إشكالية العلاقة المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط المعاصر: الوسائل والتحديات

بسمة خليل توم*

ملخص: تهدف الدراسة إلى تتبع طرق معالجة الإشكالية المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط في نظام الألفية الثالثة، وبخاصة بعد ما عُرِف بثورات الربيع العربي، والتحديات التي قد تواجه عملية المعالجة ومجابهتها. تستند الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها أن «هناك علاقة ارتباطية بين النجاح في معالجة إشكالية العلاقة المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط في نظام الألفية الثالثة ودور الشعوب والقوى المدنية في تتحقيق التوازن في هذه العلاقة». جرى استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظام لدراسة الموضوع. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: أن دور الشعوب والقوى المدنية في تحقيق التوازن في العلاقات المدنية- العسكرية هو الحلقة الأولى في إعادة صياغة هذه العلاقة.

*باحثة، الأردن

الكلمات المفتاحية: الإشكالية المدنية- العسكرية، الانقلابات العسكرية، المؤسسة العسكرية، التثقيف المواطني.

The Problem of the Civil-military Relationship in the Middle East Means and Challenges

BASMA KHALIL TOM*

ORCID NO : 0000-0002-6588-0198

ABSTRACT: *:The study aims to trace the ways of addressing the civil-military problem in the countries of the Middle East in the third millennium, especially after what was known as the Arab Spring revolutions, and the challenges that may face the process of addressing and confronting them. The study is based on a main hypothesis that: "There is a correlation between the success in addressing the problem of the civil-military relationship in the countries of the Middle East in the third millennium regime and the role of peoples and civil forces in achieving balance in this relationship." This has been the use of both the descriptive approach Analytical and system analysis approach to study the subject. The study also reached several results, the most prominent of which are: The role of peoples and civil forces in achieving balance in civil-military relations is the first link in reformulating this relationship.*

*Researcher, Jordan

Keywords: The civil-military problem, military coups, the military establishment, citizenship education.

رؤيـــة تركيـــة
2023-(2/12)
177 - 192

DOI:10.36360/1560-012-002-010

المقدمة:

رغم أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي ظاهرة قديمة متجددة، إلا أن هذه العلاقة شهدت محاولات عدة للضبط والتقنين في القرنين التاسع عشر والعشرين في العالم الغربي، إذ خضعت هذه العلاقة للدراسة من قبل منظري الدراسات السياسية والإستراتيجية لتجاوز ظاهرة الانقلابات العسكرية؛ ذلك أن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية تعد أمرًا خطيرًا لانعكاساتها على البناء التنظيمي للدولة، إن العلاقة المدنية– العسكرية مفهوم سياسي قانوني بدأته الدول والمجتمعات الديمقراطية الغربية وتطور جنبًا إلى جنب مع تقدم الديمقراطية ، خصوصًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة.

يؤكد صموئيل هنتغتون في كتابه «الجندي والدولة» ضرورة حياد الجيش وعدم انخراطه في الحياة السياسية، وأن تنحصر مهامه في تنفيذ السياسة الدفاعية للبلاد وإنجازها، وأن الجيش الذي يقوم بأدوار سياسية غير محترف بالضرورة. غير أن رأي هنتغتون هذا تغير وتبدل عندما تعلق الأمر بدول العالم الثالث، فقد بيّن في كتابه «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة» موقف الولايات المتحدة من الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، مفضلًا الاستقرار على الديمقراطية، ومدافعًا عن دور الجيش في صناعة الاستقرار وتأمين المصالح الغربية. إن قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان لا تعدو في حقيقة الأمر أن تكون أداة أيديولوجية يستخدمها الغرب لفرض هيمنته، وتسويغ تدخله في شؤون الدول المناهضة لسياساته؛ لذلك لم يعارض الغرب ظاهرة الانقلابات العسكرية في كثير من دول العالم، بل كان متواطئًا في كثير منها، أو غاضًّا الطرف عنها.

إن الجيش يُعَدّ مؤسسة أساسية في الدول النامية، إلا أن الانقلابات العسكرية كانت أسلوبًا شائعًا للوصول للسلطة وتغيير نظام الحكم فيها في القرنين الماضي والحالي. إذ خرج الجيش في عدد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية عن الدور المناط به؛ ليمارس نفوذًا أكبر من خلال محاولة السيطرة على السلطة. فقد شكلت الانقلابات العسكرية تاريخ كثير من هذه الدول في القرنين العشرين والحادي والعشرين، في إطار فرض علاقة مغايرة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية بعيدة عن نظريات التحول الديمقراطية.

كان الربيع العربي تنبيهًا على الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقات المدنية– العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم تعثره في إنهاء الاستبداد في المنطقة، إلا أنه كشف جليًّا عن دور المؤسسة العسكرية في إحباط ثورات الربيع العربي بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة في كثير من هذه الدول. وهو ما يعكس حجم هذه المؤسسة وجذورها الضاربة في مضمار السياسة.

لذلك فإن الإشكالية تكمن في انعكاسات طبيعة العلاقة المدنية- العسكرية المختلة في دول الشرق الأوسط على البناء التنظيمي للدولة، ومن ثم صعوبة إعادة صياغة هذه العلاقة في ظل اضطراب معايير التحول الديمقراطي في دول المنطقة، وازدواجية المعايير الغربية تجاه محاولات تنظيم هذه العلاقة، وكذلك مدى إدراك الشعوب لمكامن القوة التي تمتلكها وقدرتها على فرض البناء النظري الذي يضمن بلوغ مرادها، إن التحدي الكبير يكمن في الوعي الناضج والقوة الفكرية التي تضمن للشعوب عدم ضياع تضحياتها.

الإشكالية المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط ... وموقف الغرب منها

إن التأثير الكبير الذي مارسته المؤسسة العسكرية ولا تزال في عملية صناعة القرار الإستراتيجي في كثير من دول الشرق الأوسط- يعكس عدم استقلال القيادة السياسية عن سلطة الجيش، وعدم قدرتها على توجيه القوات المسلحة بوصفها سلطة مدنية تمثل الشعب، كما يعكس حقيقة كون المؤسسة العسكرية تعمل خارج دائرة القانون والدستور، غير أن اللافت في الموضوع هو الموقف الغربي من ظاهرة الانقلابات العسكرية في عالم الشرق الأوسط- الذي يخالف تمامًا العلاقة المدنية- العسكرية من منظور نظريات التحول الديمقراطي التي ينادي بها.

الإشكالية المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط

شهدت دول الشرق الأوسط بعد استقلالها موجات من الانقلابات العسكرية، بدأت في آسيا وإفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية؛ لتشكل ما عُرف بالظاهرة العسكرية التي استمرت حتى القرن الحالي، واتسعت دائرة التدخلات العسكَرية حتى أصبحت المؤسسة العسكرية الحكم النهائي في معظم العمليات الاجتماعية والسياسية الدستورية، وبات ينطبق عليها المثل اللاتيني: «أسمى الرتب العسكرية هي رئاسة الجمهورية»[1].

إن الظاهرة العسكرية تُعرَّف بأنها المكاسب أو الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية بصفة رسمية أو غير رسمية، في ممارسة فعّالة للحكم، من خلال أداء دور مهم في المجالات غير العسكرية داخل مؤسسات الدولة، وحتى لهيكلة العلاقات بين الدولة والسياسي أو بين الدولة والمجتمع المدني. ومن أهم مظاهرها أن تحل القوة والترهيب

محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحوار والتفاوض وتبادل الآراء، ومما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطبق على العديد من دول الشرق الأوسط، منذ أن تحول دور المؤسسة العسكرية التاريخي في تحقيق استقلال البلاد إلى السيطرة على مقاليد الحكم، ومن الدفاع عن الأوطان وحماية أراضيها إلى التدخل في الشؤون السياسية، سواء من خلال تولي الحكم أم عن طريق مجموعة من المدنيين يحكمون نيابة عنهم[2].

إن إشكالية العلاقة المدنية- العسكرية في العديد من دول الشرق الأوسط تكمن في اختلال مفهومها. فهذه العلاقة التي تعني شبكة العلاقات المدنية- العسكرية والمجتمع الذي تعمل فيه، التي هي جزء منه، وتشمل جميع جوانب دور المؤسسات العسكرية، كمؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية في الحياة الوطنية، وتشمل موقف المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع المدني، والدور الذي تؤدّيه في علاقتها مع الدولة- تشهد حالة من الاختلال الذي يتضح من خلال نماذج التفاعلات في العلاقات المدنية التي وضحها آرثر سميث، وهي[3]:

- السيطرة: وتشير إلى سيطرة العسكر على الحياة السياسية، بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.

- التأثير: أي تأثير كل من الجانبين المدني والعسكري في بعضهما.

- التبعية: وتعني أن المؤسسة العسكرية محايدة سياسيًّا، وتسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.

- المشاركة: وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين.

إن الاختلال في العلاقة المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط تجلى من خلال تصاعد ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وحتى العقود الحالية من الألفية الثالثة. لتدل هذه الظاهرة على ضعف بنية الدولة ومؤسساتها المدنية وتفشي الفساد وسوء الإدارة، وتدني ثقافة المؤسسة العسكرية التي لم تصل إلى درجة الاحتراف العسكري، الذي يسمح لها بعدم تجاوز حدود مسؤولياتها تجاه الدولة والمجتمع. يفسر آرثر سميث وكلود ويلش هذه الظاهرة بالعلاقات المدنية- العسكرية البريتورية؛ التي تنشأ نتيجة الانقلابات العسكرية والتدخل العسكري واسع النطاق في الحياة السياسية، حيث يكون الجيش فوق السلطة المدنية، ويحافظ على وضع التحكم

أو التهديد بالتدخل[4]. كما قدم هنتغتون في كتابه الجندي والدولة نظريته عن «احترافية المؤسسة العسكرية» التي تنص على أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون من الناحيتين المادية والأيديولوجية منفصلة عن المؤسسات السياسية، وتكون خاضعة للسيطرة المدنية، كما هو الشأن في الدول الديمقراطية من خلال ما يُسمّى السيطرة الموضوعية التي قوامها: تكريس مستوى عال من الاحترافية العسكرية، واعتراف ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني، وتبعية فاعلة من الجيش للقادة السياسيين المدنيين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الأساسية في السياستين الخارجية والعسكرية، واعتراف القيادة المدنية وإقرارها بالكفاءة المهنية للجيش واستقلاليته، ونتيجة هذه المبادئ الثلاثة تقل فرص التدخل العسكري في السياسة، والتدخل السياسي في المؤسسة العسكرية[5].

> **أقامت دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية سلطات قهرية مستبدة تعمل لمصالح ضيقة ومرتهنة في بقائها على تحالفات مع قوى داخلية وخارجية معادية لتمكين الشعوب وثقافتها**

لماذا نجحت المؤسسة العسكرية في السيطرة على السلطة في العديد من دول الشرق الأوسط؟

يحدد عبد الفتاح ماضي في كتابه «الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية- العسكرية...» أسباب النشأة المختلة لكثير من دول الشرق الأوسط وبخاصة الدول العربية، إذ بين أن أسبابها كانت نتيجة ثلاث تناقضات على الأقل عانتها هذه الدول، هي: نشوء كثير من هذه الدول من دون عقيدة سياسية متسقة مع ثقافة مجتمعاتها وتراثها، وهو ما يتناقض مع سنن تكوين الدول، ويتجاهل تاريخ المنطقة وثقافتها، ويشكل الإسلام الركيزة الأولى لذلك كلّه، لا من حيث كونه دينًا فقط، بل بوصفه وعاء حضاريًّا ومعينًا قيميًّا وتراثًا ثقافيًّا، والثاني أن هذه الدول أقامت سلطات قهرية مستبدة تعمل لمصالح ضيقة، ومرتهنة في بقائها على تحالفات مع قوى داخلية وخارجية معادية لتمكين الشعوب وثقافتها، كما سيطرت أقليات (عائلية أو حزبية أو عسكرية) على السلطة والثروة، ولم يعرف هذا النمط من السلطة حتى المفهوم الإجرائي للعلمانية، أي الفصل بين الدين والدولة من الناحية الوظيفية مع عدم معاداة الدين، والثالث ظهرت هذه الدول في تناقض تام مع منطق الدولة الحديثة الذي يقوم على مبدأ «القوميات»، الذي يهتم أساسًا بوحدة الشعوب وحقّها في تقرير مصيرها. إن هذه التناقضات أنتجت عدة مشكلات، على رأسها ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة[6].

موقف الغرب من الظاهرة العسكرية في دول الشرق الأوسط

هاجم هنتنغتون من خلال كتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة» (1968) المبادئ المركزية لنظرية التحديث، ولاسيّما الافتراضات التي تفيد بأن التنمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية مرتبطة بشكل طبيعي. وكان لديه وجهة نظر إيجابية عن الجيش، وقدم حجة أنه في بلدان العالم الثالث المستقلة حديثًا ذات المؤسسات السياسية الضعيفة، ستمثل القوات العسكرية أكثر فروع المجتمع كفاءة واستنارة، حتى في أثناء العمل كحراس للقوى المحافظة[7]، وقدّم حلًا براغماتيًّا لأزمة عدم الاستقرار السياسي للمجتمعات التي تنتقل من صيغها التقليدية إلى الحديثة، وبين أن هناك إمكانية للتضحية بالقيم المحورية في المنظومة الليبرالية، مثل الحرية والمشاركة السياسية كثمن لازم للاستقرار، بل إن عدد الضحايا في أغلب الانقلابات العسكرية سيكون محدودًا إذا ما قورن بما ينتج عن الصراعات الأهلية أو الدينية نتيجة عدم استقرار هذه المجتمعات[8].

اختارت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية دعم الدكتاتوريات الحليفة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة في إطار مواجهتها الشيوعية، ولم يكن شعار الغرب الأساسي هو دعم الديمقراطية، وإنما مكافحة الشيوعية، وبحسب رأي أحد الباحثين الغربيين فالديمقراطية لم تكن مصلحة أمريكية في علاقاتها بأنظمة الحكم، ولأنه من الأسهل لها التعامل مع نخب حاكمة محدودة العدد من التعامل مع حكومات منتخبة ضمن نظم ديموقراطية. كتبت إيفا بيلين عام 2004 أن المشكلة في الشرق الأوسط ليست في غياب الشروط المسبقة للديمقراطية بقدر ما هي في الشروط الداعمة للاستبداد، ولاسيما الأجهزة الأمنية. وهذا فهم منقوص لا يأخذ في الحسبان الشروط الخارجية الداعمة للاستبداد والأجهزة الأمنية، ولاسيما في ضوء تجارة السلاح الدولية والعلاقات العسكرية– العسكرية القوية بين الدول الغربية الكبرى والجيوش والأجهزة الأمنية داخل الدكتاتوريات في دول الشرق الأوسط[9].

ومع تجاوز الحالات التاريخية التي شهدت دعم الغرب أو تجاوزه عن الانقلابات العسكرية في أنظمة الحكم لدول الشرق الأوسط في القرن الماضي، فإن موقف الغرب لم يكن مغايرًا مع اندلاع ثورات عام 2011 وما تلاها من ثورات مضادة وحروب أهلية، إذ اتضح دور العوامل الخارجية وبخاصة التدخلات الخارجية في ليبيا والبحرين واليمن ومصر وسوريا، وذلك لا لتعزيز المطالب التي ثارت الشعوب من أجلها، بل لإعادة ترميم المنظومة القديمة، وربما لدعم منظومة أسوء، وقد دافع رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير في عداء واضح لثورات الربيع العربي عام 2011 عن الأنظمة الحاكمة، محذرًا من

انتخابات قد تجلب الإخوان المسلمين للحكم، كما مرت الحروب في دول ثورات الربيع العربي من دون إدانات دولية حقيقية. وروج صحفيو وباحثو الغرب دائمًا أن الشعوب العربية لا يصلح لها إلا الحكم الاستبدادي[10].

وقد لخّص هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دور الولايات المتحدة بعد الربيع العربي في مقال له بعنوان: «تعريف دور الولايات المتحدة في الربيع العربي» في صحيفة هيرالد تربيون 2012/ 4/ 2 مبدأين رئيسين حاكمين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، هما: أمن النفط وأمن «إسرائيل»، وكشف بوضوح المبدأ الأهم الذي يقف وراء هذه السياسة، وهو منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها.[11]

إن معضلة العلاقة المدنية– العسكرية في دول الشرق الأوسط كما يراها الدكتور عبد الفتاح ماضي تكمن في الخلل في ميزان القوة بين من يملك السلاح ومن لا يملكه، وفي لجوء المدنيين أحيانًا لاستخدام القوات المسلحة لحسم الاختلافات السياسية، بدلًا من التوافق في إقامة نظام لإدارة تلك الاختلافات بالآليات السلمية، وفي استخدام الدين

والأيديولوجيا كفزاعات إمّا لعرقلة الإصلاح والتغيير وإمّا لتسويغ مواقف الأطراف المختلفة، وإما للترويج لغايات لا يمكن تنفيذها إلا بعد الاتفاق على طبيعة السلطة السياسية ذاتها، وضبط علاقة السلاح بها[12].

العلاقة المدنية- العسكرية بين المعالجة والتحديات في إعادة صياغتها في الشرق الأوسط

كان الربيع العربي تنبيهًا على الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقات المدنية- العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم تعثره في إنهاء الاستبداد في المنطقة، إلا أنه كشف جليًّا عن دور المؤسسة العسكرية في إحباط ثورات الربيع العربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كثير من هذه الدول. وهذا يعكس حجم هذه المؤسسة وجذورها الضاربة في مضمار السياسة.

معالجة العلاقة المدنية- العسكرية

لئن كان الكثير يرى أن حل مسألة العلاقة المدنية- العسكرية يكمن في التحول الديمقراطي لدول الشرق الأوسط، فإن المؤسسة العسكرية التي يُفترض أن تدعم عملية التحول الديمقراطي، أو الوقوف على الحياد على أقل تقدير- هي المعضلة التي تواجهها شعوب المنطقة، التي تحتاج إلى حل جذري.

فعلى سبيل المثال لم تستطع الديمقراطية التركية التي أوصلت قيادات منتخبة إلى سدة الحكم من أن تحمي القيادات السياسية من الانقلابات العسكرية طوال عقود القرن العشرين، بينما نجح حزب العدالة والتنمية في إحباط انقلاب عام 2016 إثر معالجات جذرية لطبيعة هذه العلاقة وخلال وقت ليس بالقصير، غير أن أبرزها كان في دور الشعب في مواجهة هذه المحاولة. وهذا يعني بالضرورة أن الأحكام الدستورية والقانونية ليست كافية لمنع الانقلابات العسكرية؛ لذلك فإن أهم حلقات ضبط العلاقة المدنية- العسكرية يمكن أن تتجلى في:

- دور الشعوب والقوى المدنية في تتحقيق التوازن في العلاقات المدنية- العسكرية، فهي وحدها القادرة على مواجهة التغوّل العسكري، وضبط العلاقة المدنية- العسكرية في المراحل الأولى من عملية إعادة صياغتها. فالانقلاب العسكري عادة يحدث عندما يُعتقَد أن المؤسسة العسكرية أقوى من المؤسسات والقوى الأخرى في المجتمع، وأن

المجتمع المدني أضعف من القوات العسكرية؛ لذلك إذا كانت المؤسسات المدنية قوية وتمثل المكونات المتنوعة للمجتمع، فمن الممكن لها أن تستعد وتنفذ دفاعًا قويًّا ومن ذلك الكفاية ضد تغوّل المؤسسة العسكرية، وستكون وحدة الصف المدني قادرة على تعديل ميزان القوة بين المدنيين والعسكريين[13].

– تجريد الجيش من العوامل التي تدفعه للتمسك بالسلطة، ومن أبرزها: الحالة المالية للجهاز العسكري، ومستوى الدعم الأجنبي، ومستوى المأسسة مقابل امتداد الميراث على أنه أساس تنظيمي للجهاز العسكري، ومستوى التعبئة الشعبية. تقول Eva Bellin في مقالها "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East قوة الاستبداد في الشرق الأوسط": إن اقتصاد الجيش عامل مركزي لتفسير تمسكه بالسلطة، وإن هذا الجهاز يمكن أن يستسلم عندما يتعرض أساسه المالي لخطر جدي، فصلابة الجيش في الشرق الأوسط تكمن في سهولة وصوله للأموال من اقتصادات الشرق الأوسط القائمة على الريع، كما تؤكد أن الدعم الخارجي إذا ما تلاشى فإن ذلك قد يدفع الجيوش إلى الاستسلام، وأنه كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر مؤسسية زاد استعدادها للانفصال عن السلطة والسماح بالإصلاح السياسي؛ أي تغيير النظام، وأن محاولة مواجهة مطالب التغيير ستؤدي إلى تدمير شرعية الجيش، أما عن مستوى التعبئة الشعبية فتقوم على فكرة

أن التعبئة الصغيرة يمكن قمعها بسهولة بدون الكثير من العواقب، ومع ذلك فإن القمع العنيف للتعبئة على نطاق واسع مكلف من حيث النزاهة المؤسسية للجيش والدعم الدولي والشرعية المحلية[14].

- إعادة تأطير العلاقة المدنية- العسكرية: يقول أمين الهويدي في كتابه «الفرص الضائعة»: إن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية قضية خطيرة، فنُظُم الحكم تعطي الحاكم السلطة الكاملة لإصدار القرارات التي يراها في أي مجال من مجالات أنشطة الدولة ومن ذلك المجال العسكري، وهذا يسبب الخلط الموجود في العلاقة بين القيادتين، فالمفروض أن تخضع القيادة العسكرية للقيادة السياسية في إطار البناء التنظيمي للدولة، ووزير الدفاع وزير سياسي يعمل بوصفه ممثلًا للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية، وهو مسؤول عن إعداد الدولة للحرب بما في ذلك القوات المسلحة، أما القائد العسكري فمسؤول عن تدريب قواته وتنظيمها ووضع الخطط وتدريبها عليها، وإدارة العمليات في إطار الأغراض السياسية التي تُحدَّد بواسطة الرئيس عن طريق وزير الدفاع، فوزير الدفاع يجمع بين المسؤوليتين السياسية والعسكرية[15].

- سن الأحكام الدستورية والقانونية التي تحدد وظائف مؤسسات الدفاع والأمن والمخابرات، وإخضاعها لرقابة المدنيين والقضاء ومساءلتهم، ولا بد من الرقابة على هذه المؤسسات عن طريق أدوات عدة أهمها رقابة المجالس التشريعية المنتخبة؛ للتأكد أن العسكريين يقومون بأدوارهم المحددة في الدستور والقانون، على غرار ما يحدث في باقي مؤسسات الدولة[16].

تحديات معالجة العلاقات المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط

إن أبرز التحديات التي تواجه عملية معالجة العلاقة المدنية- العسكرية، أو بتعبير أدق مواجهة الاستبداد في منطقة الشرق الأوسط، هو إدراك الشعوب مكامن القوة التي تمتلكها من جهة، ثم القدرة على فرض البناء النظري الذي يضمن بلوغ مرادها من جهة أخرى. بعبارات أوضح إن التحدي الكبير يكمن في الوعي الناضج والقوة الفكرية التي تضمن للشعوب عدم ضياع تضحياتها. يقول محمد الشنقيطي في كتابه «الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي»: إنه لا بد من إدراك أهمية ثورات الربيع العربي، فهي وإن تعثرت إلا أنها وُلِدت في لحظة

حرجة من عمر الحضارة الإسلامية، فهي انتقال سياسي عنيف وعميق في قلب العالم الإسلامي، وهي أول أمل جدي منذ القرن الأول الهجري لإعلان الخروج من الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، وبداية انعطافة تاريخية في التاريخ السياسي للحضارة الإسلامية، غير أن التحدي الكبير يتمثل في اكتمال مرحلة الوعي الشعبي للوصول إلى مرحلة النضوج، ذلك أن ثورات الربيع العربي وانتفاضة الشعب التركي عام 2016 لم يصحبهما ما يكفي من البناء النظري ليكون زادًا للشعوب في ملحمتها، وضامنًا لعدم وأد جهدها وجهادها السياسي، ومن غير شرارة فكرية قوية، وخميرة ثقافية وأخلاقية ناضجة لا تنجح الثورات، بل تتحول إلى حرب عدمية، وإن هي نجحت في معركة الهدم، فإنها تفشل في معركة البناء، فتضيع تضحيات الشعوب هدرًا، والعبرة المهمة هي أن التحرر من مبادئ الحكم الفاسدة شرط سابق على أي بناء صحيح للحياة السياسية[17].

أما التحدي الآخر فيكمن في النفوذ الدولي المعوِّق لعملية تصحيح العلاقة المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط، فما يزال بعض جيوش الشرق الأوسط مرتبط بعلاقات قوية مع قوى خارجية، وهذا أسلوب تتبعه الدول الكبرى وشركاتها متعددة الجنسيات من أجل القضاء على أي حركات إصلاحية تضر بمصالحها؛ لأن المؤسسة

العسكرية هي الوحيدة القادرة على فرض إرادتها في تغيير القائمين على الحكم، وهو ما يدفع القوى الخارجية إلى دعم الانقلابات العسكرية في دول الشرق الأوسط[18]؛ لذلك لا بد من تحييد العامل الخارجي، فتوقف القوى الخارجية عن دعم الحكومات العسكرية المستبدة خطوة مهمة في تسهيل عملية إعادة صياغة العلاقات المدنية- العسكرية في دول الشرق الأوسط.

كما أن ضعف أو غياب المؤسسات السياسية والقانونية يهيئ فرصة كبيرة للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية، إذ إن هشاشة الهياكل الدستورية ستؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، وتسمح للفئة المسيطرة على السلطة من إقرار صلاحيات استثنائية، وممارسة الوظائف التشريعية والتنفيذية في آن، لذلك ولأجل النجاح في تحجيم الجيش وتحديد سلطة العسكريين- لا بد للمؤسسات مثل الأحزاب والنقابات وفواعل المجتمع المدني أن تصبح قوة سياسية فاعلة في الدولة والمجتمع جراء دخولها العملية السياسية[19]. إذ لا يتحقق إشراف مدني قوي من دون مؤسسات سياسية قوية.

إن الإصلاحات المفاهيمية للثقافة السياسية العسكرية تُعَدّ أيضًا خطوة مهمّة في بروز علاقة مدنية عسكرية ناجحة، فإن كان الطموح في وجود جيش محايد سياسيًّا، وهذا يعني بالضرورة أن تكون القوات المسلحة غير مسيسة، وألا يقوم أفرادها بأي دور سياسي باستثناء حقهم في التصويت بوصفهم مواطنين- فإنّه يستلزم وضع نظام ملائم للتدريب والتثقيف العسكري وتعزيز ثقافة تنظيمية تقوم على ضبط النفس واحترام الدستور والاعتراف بالتضحيات التي يقدمها المجتمع دفاعًا عنه.

كيف يمكن بناء جيوش محترفة؟

تكمن الخطوات الرئيسة في بناء جيوش محترفة في:[20]

- وجود إطار مؤسسي شفاف غير مبهم: فلا بد أن تكون الدساتير واضحة بشأن سلسلة القيادة في زمنَي السلم والحرب، وفي حالات الطوارئ الوطنية، ووضوح عواقب عدم الالتزام، ولا بد أن تكون تعاملات الحكومة مع قيادة القوات المسلحة شفافة وقائمة على الثقة المتبادلة.

- تقوية مشاركة المؤسسة التشريعية المنتخبة في شؤون الأمن والدفاع: إذ لا بد من تعزيز نفوذ السلطة التشريعية وإسهامها في الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، وهذا يحقق سيطرة مدنية متوازنة على الجيش.

– تشجيع المشاركة المدنية/ المجتمعية في الشؤون الأمنية، فالخبراء الدفاعيون المدنيون المستقلون والمنظمات غير الحكومية والصحافيون المعنيون بالمسائل الأمنية– يستطيعون القيام بدور مفيد في تقديم المشورة للمسؤولين المنتخبين والجمهور بخصوص الشؤون العسكرية، وهذا يرفع درجة الشفافية ويعزّز الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة.

– التثقيف المواطني والتدريب العسكري: إذ يجب إعطاء التلاميذ والمتدربين والطلاب العسكريين دروسًا حول دور القوات المسلحة الصحيح في دولة ومجتمع ديموقراطيين، ولا بد أن ترسّخ الدولة في تعليم مواطنيها أن دور الجيش يقتصر على حمايته الدولة من التهديدات الأجنبية، وتقديم المساعدة إثر الكوارث الطبيعية، ومساعدة عمليات حفظ السلام الدولية إن أمكن ذلك، كما لا بد أن يتضمن التعليم العسكري الاحترافي للجنود المتطوعين والمجندين إلزامًيا وحتى كبار الضباط عناصر تعليمية حول الأنظمة السياسية الديمقراطية والمشاركة المواطنية في الشؤون الأمنية والتنشئة الاجتماعية الاحترافية للعسكريين، مع التشديد على أن أفراد القوات المسلحة ليس لهم دور سياسي باستثناء الإدلاء بأصواتهم.

الخاتمة:

نبهت ثورات الربيع العربي على الحاجة الملحة لإعادة صياغة العلاقة المدنية– العسكرية في دول الشرق الأوسط في نظام الألفية الثالثة، وبخاصة في ظل انكشاف الازدواجية الغربية التي أوضحت دور العوامل الخارجية ولاسيّما التدخلات الخارجية؛ لا لتعزيز المطالب التي ثارت الشعوب من أجلها، بل لإعادة ترميم المنظومة القديمة، وربما لدعم منظومة أسوء، ومخالفة معايير نظريات التحول الديمقراطية التي يدّعي الغرب تبنيها. إن معضلة العلاقة المدنية– العسكرية في دول الشرق الأوسط تكمن في الخلل في ميزان القوة بين من يملك السلاح ومن لا يملكه، فأبرز التحديات التي تواجه عملية معالجة العلاقة المدنية– العسكرية، أو بتعبير أدق مواجهة الاستبداد في منطقة الشرق الأوسط– هو إدراك الشعوب مكامن القوة التي تمتلكها من جهة، ثم القدرة على فرض البناء النظري الذي يضمن بلوغ مرادها من جهة أخرى. بعبارات أوضح إن التحدي الكبير يكمن في الوعي الناضج والقوة الفكرية التي تضمن للشعوب عدم ضياع تضحياتها. إن دور الشعوب والقوى المدنية في تحقيق التوازن في العلاقات المدنية– العسكرية هو

الحلقة الأولى في إعادة صياغة هذه العلاقة، فهي وحدها القادرة على مواجهة التغوّل العسكري، وضبط العلاقة المدنية- العسكرية في المراحل الأولى من عملية إعادة صياغتها. فالانقلاب العسكري عادة يحدث عندما يُعتقَد أن المؤسسة العسكرية أقوى من المؤسسات والقوى الأخرى في المجتمع، وأن المجتمع المدني أضعف من القوات العسكرية، لذلك إذا كانت المؤسسات المدنية قوية وتمثل المكونات المتنوعة للمجتمع، فمن الممكن لها أن تستعد وتنفذ دفاعًا قويًّا بما فيه الكفاية ضد تغوّل المؤسسة العسكرية، كما أن العمل على تجريد المؤسسة العسكرية من حوافز التمسك بالسلطة هي الخطوة التالية، ومن أبرزها الحالة المالية للجهاز العسكري، ومستوى الدعم الأجنبي، ومستوى المأسسة مقابل امتداد الميراث بوصف ذلك أساسًا تنظيميًّا للجهاز العسكري، ومستوى التعبئة الشعبية. كما أن وجود إطار مؤسسي شفاف غير مبهم ضرورة لضبط هذه العلاقة، إذ لا بد أن تكون الدساتير واضحة بشأن سلسلة القيادة في زمنَي السلم والحرب، وفي حالات الطوارئ الوطنية، في ظل تعزيز نفوذ السلطة التشريعية وإسهامها في الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، وهذا يحقق سيطرة مدنية متوازنة على الجيش.

الهوامش والمراجع :

1. بو خرص غنية، 2014، الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978-2010، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر، الجزائر، ص (13).
2. حفيظي، نور ودخان، نور، 2018، المؤسسة العسكرية والعملية العسكرية- دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 9(3): 452-467، ص (455- 456).
3. المرجع السابق، ص(456-457).
4. إسعيدي، إبراهيم والنعيمي، راشد، 2022، العسكرة: مقارنة نظرية تأصيلية، مجلة لباب – مركز الجزيرة للدراسات، العدد 13: 37-11، ص (19-18).
5. سليمان، هاني، 2015، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت.، ص (20).
6. ماضي، عبد الفتاح، 2021، الديموقراطية والبندقية: العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – بيروت، ص (24-23).

7. <?>. (Bård Kårtveit & Maria Gabrielsen Jumbert, 2014, Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review, CHR Michelsen Institute, p (5).

8. عفان، محمد، 2022، لماذا تدعم النظم الديموقراطية في الغرب الانقلابات العسكرية؟ https://www.trtarabi.com/.

9. ماضي، عبد الفتاح، 2019، العوامل الخارجية والثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد36: 7-26، ص (9-16).

10. المرجع السابق.

11. خضيرات، عمر، 2017، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي 2015-2021، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 14(1): 131-163، ص (137).

12. تومي، عبد النور، 2021، طبيعة العلاقات العسكرية– المدنية في العالم العربي/ مقابلة مع عبد الفتاح ماضي، مجلة الشرق الأوسط، 1(3): 55-51، ص(52).

13. <?>.) Sharp, Gene & Jenkins, Bruce, 2003, The Anti- Coup, The Albert Einstein Institutio: USA, p 6& 44.

14. Bård Kårtveit & Maria Gabrielsen Jumbert, Previous reference, p 9.

15. هويدي، أمين، 1992، الفرص الضائعة ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت، ص (10-11).

16. ماضي، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص (318).

17. الشنقيطي، محمد، 2018، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية: الدوحة، ص (100-99).

18. قطوش، عز الدين، 2020، العلاقة المدنية العسكرية، دراسات أمنية وإستراتيجية – جامعة الجزائر، ص (27).

19. قطوش، عز الدين، 2020، العلاقة المدنية العسكرية، دراسات أمنية وإستراتيجية – جامعة الجزائر، ص (26-25).
20. باراني، زولتان، 2017، الجيش والسياسة والانتقال الديموقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد 24: 94-81، ص (93-91).